جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٠٠)

العلاقات بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية

التنمية الريفية المتكاملة

دراسة للاستراتيجيات والمناهج

اعداد

د. شريف أحمد باشا

فبراير ١٩٩٩

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

العلاقة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية

التنمية الريفية المتكاملة

دراسة للاستراتيجيات والمناهج

اعداد

د٠شريف أحمد باشا

المحتويات

	رقم الصفحة
■ المقدمة	٣
■ تمهيد	٣
■ التنمية الريفية بعض المبررات والملاحظات	٣
■ تنمية زراعية أم تنمية ريفية	٦
■ التنمية الزراعية	٧
■ التنمية الريفية	٩
■ استراتيجيات النمو والاحتياجات الأساسية	١٣
■ استراتيجية الحاجات الأساسية	١٦
■ نماذج أو طرق التنمية الريفية	٢٠
١- نموذج العمل الميدانى	٢١
٢- النموذج التوافقى	٢١
٣- النموذج المتكامل	٢١
١- نموذج المشروع الرائد	٢٢
٢- نموذج برنامج المشروعات المتكامله	٢٢
٣- نموذج تنمية المناطق	٢٢
■ خاتمـــــة	٢٣
■ المراجع والهوامش	٢٥

المقدمة :

ما تزال نسبة كبيرة من سكان الريف في دول العالم النامى تعانى من الحرمان البشرى (الخدمات الصحية – التعليم – التغذية الجيدة) وهذه التنمية البشرية المنخفضة لهؤلاء السكان يترتب عليها انخفاض انتاجية الفرد وضعف اسهامهم في الناتج القومى للأجمالى ، ومن ثم تدنى نصيب الفرد من الناتج القومى وزيادة نطاق الفقر وحدوثه بين هؤلاء السكان .

على الرغم من أن كثيراً من الدول النامية قد تبنى استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة منذ ربع قرن مضى ، فما يزال الحصاد ضعيفاً وحدوث الفقر عاليا بالشكل الذى يفصح عن نفسه في هجرة السكان الريفيين في موجات متتالية ووحشية الى المناطق الحضرية ، بما يفوق الطاقة الاستيعابية لأنظمة الحياة في الأخيرة ما هى المناهج التى اتبعت وما هى حسناتها وخطاياها ؟ وما هى الدروس المستفادة من الاستراتيجيات التى اتبعت ؟ وكيف يمكن ضمان تصويب آليات ووسائل هذه الاستراتيجيات لتحسين مستوى التنمية البشرية لسكان الريف وتقليل الحرمان البشرى بينهم هذا هو موضوع هذه الدراسة .

تمهيـــد:

تكتسب التنمية الريفية أهمية كبيره في الوقت الراهن نظراً لأن موضوعها وهدفها هـــو الريف الذى ماتزال يعانى من ضعف الاستفادة من الجهود الانمائية التى بذلت طوال فترة طويلـــه منذ انهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، فمازالت مشاكل الريف الاقتصادية والاجتماعية علـــى درجة عاليه من الالحاح تتطلب المواجهه وبذل الجهود لتطويره وتنميته .

وتهدف هذه الدراسه الى تقديم وعرض وتحليل الاستراتيجيات الانمائية الـــتى انبعـــت في البلدان الناميه، وعلاقتها بالتنمية الريفيه ويتم هذا العرض على أساس أن التنمية عملية شاملـــه تتطلب العمل على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى فان التنمية الريفية انما تمثـــل جزءا من العمل يتوجه نحو الريف والقرية، من كل يعمل على مستوى الاقتصاد الوطـــنى وهـــو استراتيجيات ومخطط عام التنمية في أى بلد، كذلك توضح الورقة الاختلاف في المفـــاهيم بـــين التنمية الزراعية والتنمية الريفية .

ومن أجل ذلك فقد قسمت الدراسة الى اجزاء يتناول كل جزء موضوعا من موضوعاتها حيث اشتملت على سته اجزاء تناول الجزء الأول بعض الملاحظات والمبررات الـــتى تســـتدعى التنمية الريفية ، وتناول الجزء الثانى مناقشة لأوجه التشابه والاختلاف بـــين مفـــهومى التنميـــة الزراعية والتنمية الريفية ، وتناول الجزء الثالث مناقشة لاستراتيجيات النمو والتنميـــة حيـــث تركزت المناقشة على استراتيجيات نمو الناتج المحلى الاجمالى والاحتياجات الأساسية ، وقد تضمن الجزء الرابع التنمية الزراعية والتنمية الريفية ،وفي الجزء الخامس تم استعراض عمليه ادارة التنمية الريفيه المتكامله ونماذجها وطرقها وقد خصص الجزء السادس والأخير لخاتمة الدراسة .

<u>التنمية الريفية بعض المبررات والملاحظات</u>

تركزت جهود التنمية في العديد من بلدان العالم ومن بينها مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، على توجيه الاهتمام المطلق بقطاع الصناعة باعتباره القطاع الرائـــد في دفـــع جهود التنمية ، ولكن كما تثبت خبره العديد من البلدان النامية فإن اعطاء النمو الصناعى أولوية مطلقة كثيراً ما أدى بعملية التنمية الى طريق مسدود (١) وأصبح من المتفق عليه أن نمو القطاع الزراعى بعد مسألة في غاية الأهمية لتوازن نموذج التنمية وقابليتها للاســـتمرار ولعـــل الـــدرس المستفاد من دراسة التاريخ الاقتصادى وتجربة البلدان المتقدمة في النمو تثبت بجلاء أنه ما من تجربة

ناجحه في التصنيع تمت في القرن الماضى، إلا وكانت مصحوبه في مراحلها الأولى علـــى الأقـــل بزياده الانتاج الزراعى، حدث ذلك في انجلترا وفي فرنسا، وفي المانيا، كما حدث في الولايـــات المتحدة الامريكية ، وكذلك في اليابان مؤخراً .

إن الأمر لم يقتصر على زيادة الانتاج الزراعى بل تعداه الى زيادة الانتاجية الزراعيـــة(٢) وهى ولاشك لعبت دوراً مهماً في تنشيط الطلب على السلع الصناعية، وبالتـــالى فـــإن محتـــوى الدرس المستفاد من تجربة النمو في البلدان المتقدمة يشير إلى أن نمو الزراعة قد كان عاملاً حاسمـــاً في النمو الصناعى، ضمن عوامل اخرى تقليدية، مثل التقدم التقنى ، نمو السكان ، زيادة الأسعار، تراكم رأس المال .

هكذا تثبت التجربة العملية في التنمية في البلدان النامية في عقدى الستنيات والسبعنيات من القرن الحالى، كما يثبت التاريخ الاقتصادى للنمو في أوربا في القـــرن المـــاضى، أن التنميـــة الصناعية كعماد للتنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق في الواقع دون تنمية زراعية نظراً لعلاقـــات التشابك الوطيده الامامية والخلفية بين القطاعين (٣).

لقد ترتب على ماسبق أن الخطط والبرامج التى وضعت لتنفيذ التنمية في البلدان النامية ، والتى اهتمت باقامة المصانع لتحقيق التصنيع، قد اهملت اقامة قاعدة زراعيـــة مطـــورة للوفـــاء باحتياجات الغذاء المتزايدة من قبل السكان، (وهو ما أدى إلى تحيز الخطط والبرامج التنمويـــة في هذه البلدان للمناطق الحضرية الجاذبة للصناعة لاسيما العواصم على حساب المنـــاطق الريفيـــة والمدن الصغيرة)(٤) فقد أستأثرت المناطق الحضريه بنسبه أكبر من النفقات العامه على حســـاب المناطق الريفيه حيث أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى في المناطق الحضريه العربية على سبيل المثال يتراوح بين ضعف وثلاثة أضعاف ما هو عليه في المناطق الريفيه، رغم أن متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام في المناطق الحضريه يتراوح بين أربعة وسته أمثال ما هو عليـــه في المناطق الريفية(٥).

من ناحية أخرى فقد بلغت الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعى في هذه البلدان حداً كبيراً من الضعف فهى لم تزد عن ٩,٩% من اجمالى الاستثمارات الانمائية العربيـــة في الفـــترة ١٩٧٠-١٩٨٠ وهو قدر من الضآلة يعكس عدم الاهتمام بالتنمية الزراعية والريفية، فضلا عن

أنه يساهم في تعميق الفجوه بين الحضر والريف لصالح الحضر من حيث الانتاج والانتاجية والتعلم والصحه والسكن وخدمات المياه النقيه والصرف الصحى(٦).

هذه الفجوه في النهاية هى التى تشكل من الريف منطقه طرد وتجعل من الحضر منطقه جذب سكانى بما يخلفه ذلك من ضغط على الرقعة الزراعية نتيجة الزحف العمرانى العشوائى وقد قدرت احدى الدراسات التى اعدتها المجالس القومية المتخصصه في عام ١٩٨٣ مساحه الأرض الزراعية التى تتعرض للتأكل والتناقص بسبب زحف المبانى عليها بحوالى ٦٠ ألف فدان سنويا ، يتطلب تعويضها استصلاح ١٨٠ألف فدان سنويا لارتفاع خصوبة الأرض التى ضاعت في أغراض النمو الحضرى بالنسبة للأرض المستصلحه حديثاً بتكلفة تتجاوز ١٨٠مليون جنيه سنويا(٧).

هذا الى جانب ما يسببه النزوح الريفى أو الهجرة الى المدن من ضغوط على الخدمات والمرافق فيها وانتشار ظاهره العشوائيات في السكن أو الأحياء العشوائية وهى الاحياء التى تنشأ بطريقة غير منظمه تخلو من الشروط الصحية والخدمات الأساسية للمعيشة حيث يكتظ بها المهاجرين من الريف من منطقة واحده غالبا .

من ناحية اخرى فان الظروف التى تجرى فيها الآن عملية التنمية في البلدان النامية تختلف اختلافا شديداً عن تلك التى واجهت البلدان المتقدمة عندما بدأت جهودها في مجال التصنيع ، فالبلدان المتقدمه لم تعرف الانفجار السكانى الذى تشهده معظم البلدان النامية، وهى لم تعرف العجز الكبير في متطلبات الغذاء كما هو متوقع في البلدان الناميه والزيادة الكبيره في قوة العمل التى تعجز الصناعة عن استيعابها وما يترتب على ذلك من مشاكل البطالة بكافة أنواعها .

وهكذا فان الملاحظات أو المبررات السابقة اضافه الى أن غالبية السكان الأقل دخلاً أو الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، تتطلب أن يعاد النظر في التنمية واستراتيجيتها باعتبارها عمليه نشيطه فعاله تستلزم البذل الدائم في الهيكل الاقتصادى ونظمه بما يتطلبه ذلك من التنمية العامه للقوى المنتجه، من خلال تطوير مصادر الطاقة والمواد الأولية وأدوات ومعدات العمل وعلى الأخص انتاجية العمل، وكذلك ما تتطلبه هذه الاستراتيجية من عمليات مستمره تسبق التنمية وتصاحبها وتترتب عليه وتعمق من آثارها، وبالتالى فان جهود التنمية الراهنة التى يجب ان تعاد

صيغتها بحيث تأخذ في الاعتبار حالات الاخفاق السابقة والعقبات التى ستواجهها في المستقبل، وهو ما يعنى أن هذه الجهود ينبغى أن تبدأ من الريف وأن الزراعةن يجب أن تكون محورها(٨).

وهو ما اكدته الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية التى اجريت خلال الأعوام العشرين الماضية(٩).

وانطلاقا مما سبق فسوف نتناول في الجزئية التالية من هذه الدراسة دراسة التنمية الزراعية والتنمية الريفية.

<u>تنمية زراعية أم تنمية ريفية</u> ؟

قد يكون من المناسب أن نبادر الى القول بأننا لا ننوى هنا اجراء نوع من المفاضلة أو المقابلة بين ثنائية التنمية الزراعية والتنمية الريفية على غرار الثنائيات التى يحفل بها الآدب الاقتصادى والاجتماعى، مثل صناعه أم زراعه ، تنمية اقتصادية أم تنمية اجتماعية ، تنمية حضريه أم تنمية ريفية .....الخ.

فقد اثبتت الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية عقم وسذاجة مثل هذه المقابلة فضلاً عن عدم علميتها فكما أسلفنا لا يمكن تحقيق تنمية صناعية دون تنمية زراعية، ولا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية، ولا يمكن تحقيق تنمية حضرية دون التنمية الريفية،أو العكس في كل الحالات السابقة ،كذلك يمكن الإشارة هنا انه لا يمكن تحقيق تنمية زرلاعية دون تنمية ريفيه أو العكس، وعلى هذا فنحن نحاول هنا تناول المفهومين التنمية الزراعية والتنمية الريفية بالقدر الذى يلقى الضوء على ما بينهما من أوجه التشابه والاختلاف ، طالما أن ذلك يساعدنا في تحديد الاجابة على السؤال الهام الذى تطرحه دوما عمليات التنمية، وهو ماذا تريد تحقيقه من الجهود الانمائية التى تبذلها؟

لذلك فسوف نقدم عرضاً موجزاً بالقدر الذى يخدم أهداف الدراسة الحالية لكل من المفهومين التنمية الزراعية والتنمية الريفية.

التنمية الزراعية

يعانى القطاع الزراعى في البلدان النامية من مجموعة من الخصائص والسمات لعل أهمها هو أن معظم الناتج المحلى الاجمالى يأتى من هذا القطاع ، لذلك فالهيكل الاقتصادى لهذه البلدان يعتمد على تصدير ناتج الزراعة الى الخارج.

- أن هناك حالة من التركز الشديد في القوى العاملة في القطاع الزراعى وهى نسبة تصل الى ثلث مجموع القوى العاملة في البلدان ذات الدخل المنخفض ، و٤٤% في البلدان ذات الدخل المتوسط.
- يعتبر القطاع الزراعى من حيث الانتاجية، الأقل انتاجية بالنسبة للقطاعات الاخرى وهو ما يعكس ضعف كفاءة تخصيص واستعمال الموارد المتاحه.
- بدائية وتخلف طرق وأساليب الانتاج وأدواته ومعداته.
- صغر الملكيات الزراعية وتفتيتها.
- عجز القطاع الزراعى عن الوفاء بأحتياجات السكان الأساسية من الغذاء.
- قلة الامكانيات التسويقية نتيجة عدم توافر وسائل النقل وبدائية الطرق.

لذلك نجد أن برامج وخطط التنمية الزراعية تسعى الى حشد الطاقات المتوفرة للزراعة كالأراضى والعمال والموارد الاخرى واستغلالها استغلال أفضل، وبالمقابل تعمل على خلق هذه الموارد الأساسية(١٢).

وتتأثر التنمية الزراعية بالتنمية في القطاعات الاخرى عن طريق الآثار الرابطة حسب تعريف هيرشمان (١٣) لها – إما من خلال الطلب على منتجات قطاعات أخرى بوصفها مدخلال في قطاع ما (الربط الخلفى) وإما من خلال عرض المنتجات النهائية لقطاع ما بوصفها مدخلات في قطاعات انتاجية أخرى (الرابط الأمامى)، وهو ما يعنى أن التنمية الزراعية تتأثر بما هو متاح في الاقتصاد القومى من بنية أساسية، ومستوى تقنى، ومن قوى عاملة مدربة، ومن المقومات الأساسية للتنمية التى يتوافر تكوينها خارج قطاع الزراعة نفسه.

ومن هنا فإن التنمية الزراعية تسعى الى تحقيق دور مهم ، فمن ناحية تسعى إلى زيادة الانتاج، وتأمين التكوين الرأسمالى للقطاعات الأخرى تنشيطاً للنمو الاقتصادى، ومن ناحية أخرى العمل على تحسين الدخل الذى يحصل عليه المزارعين.

لذلك فإن التنمية الزراعية ترتكز على مجموعة من العمليات والاجراءات أهمها:-

- استخدام أسس وأساليب انتاجية جديدة تتعلق بطرق الزراعة ، وطرق الرى ، وأنواع البذور، والأسمدة ، والمبيدات ، وطرق جمع المحصول، ومستوى الميكنه الزراعية، وكذلك فيما يتعلق بالانتاج الحيوانى .
- العمل على تحسين شبكات الطرق القائمة وانشاء شبكات جديده، واتاحة وسائل النقل وتوفيرها .
- توفير امكانيات التمويل اللازمة لعمليات اصلاح وتنمية الزراعة، وتوفير الاقراض للفلاحين بأسعار فائده منخفضه .
- تعديلها انظمه ملكيه الأرض الزراعية لصالح صغار الملاك ، وتحويل المستأجرين الى ملاك صغار للأرض ، وقوانين العلاقة بين المالك والمستأجر .
- توفير تسهيلات وطرق التسويق بما يمكن من زيادة الانتاج والاستفاده منه الى اقصى حد ممكن وتقليل الخسائر الناتجه عن التخزين وارتفاع تكلفة النقل .
- زيادة وتطوير الصادرات الزراعية عن طريق زيادة الفائض المعد للتصدير .
- التوسع في اعداد وتأهيل القوى العاملة الزراعية عن طريق نشر التعليم الزراعى .
- تشجيع القيام بالبحوث العلمية المرتبطة بالزراعة .
- توفير خدمات التوجيه والارشاد الزراعى .
- العمل على استصلاح أراضى جديدة تضاف الى مساحة الرقعة المزروعة وهو ما يسمى بالتوسع الأفقى .
- الاهتمام بالتركيب المحصولى بما يعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية .

كما يلاحظ من العرض السابق للعمليات والاجراءات التى تتضمنها التنمية الزراعية أنها تركز في الأساس على الجوانب الفنية البحته المتعلقة بالعملية الزراعية سواء كان ذلك في داخل القطاع نفسه أو خارجه ، ان الهدف الأساسى المراد تحقيقه يتعلق بتحقيق زيادة كميه في حجم الناتج الزراعى، أو بعباره أخرى تحقيق هدف النمو للانتاج الزراعى من خلال تحديث العملية الزراعية .

ولكن على الرغم من أهمية تحقيق النمو ومعدلات (عاليه) أحيانا، فانه وحده لا يكفى أو لا يضمن أن تعم آثار النمو تلقائيا على افقر فئات المجتمع الذين تعيش غالبيتهم في الريف، وقد

اثبتت التجارب المختلفة للعديد من البلدان النامية أنه يمكن أن تحدث تنمية زراعية سريعة ولكنها يمكن في الوقت نفسه أن تكون مقترنه بافقار سكان الريف ، ولقد حدث ذلك في بلدان كثيرة منها على سبيل المثال الفلبين والسلفادور، ففى الفلبين كان الانتاج الزراعى ينمو بمعدل نمو سنوى مقداره ٣,٨% بين عامى ١٩٥٧ و١٩٧١، وخلال نفس الفترة انخفض متوسط الدخل الحقيقى للأسرة من شريحة الفقر ٢٠% من سكان الريف بأكثر من ١٠% ، وفي السلفادور كان الانتاج الزراعة يزداد بمعدل ٣,٤% بين عامى ١٩٦١ و١٩٧٥، وخلال الفترة نفسها انخفض الدخل الحقيقى للأسر الريفية التى تزرع اقل من هكتار (٤٣% من السكان) بمقدار ٢٠%(١٥).

وهكذا فقد اثارت هذه النتائج المحيطه الكثير من التساؤلات حول جدوى تحقيق معدلات عاليه في النمو لا نطال آثارها الاغلبية من أكثر الفئات احتياجاً وهى الفئات الأقل دخلاً، مما استدعى اعادة النظر في فكرة تحقيق معدلات عاليه في النمو طالما انها لا تضمن وحدها تحقيق التحسن في المستويات المعيشية لاغلبية السكان، واتجهت الانظار للأفكار المناديه بضرورة التوفيق بين هدفى النمو الاقتصادى والعداله الاجتماعية (١٦).

وهو ما اتجهت اليه الجهود التنمويه في محاولة لتحقيقه من خلال التنمية الريفية وقد كان ذلك تعبيراً عن التغير في التفكير الانمائى المستند الى تجارب وخبرات البلدان الناميه في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية التى ظهرت فيها مشكلات العجز الغذائى في منتصف الستنيات خاصه في جنوب آسيا (١٧).

التنمية الريفية

بادئ ذى بدء ينبغى الإشارة الى أن موضوع التنمية الريفية لا يمثل موضوع علم واحد، فهو يحظى باهتمام العلماء في تخصصات مختلفة، ومن هنا أصبح تحديد مفهوم علمى محدد للتنمية الريفية أمر في غاية الصعوبة (١٨) لذلك فسوف تستعرض فيما يلى مجموعة من المفاهيم التى تعبر عن التنمية الريفية .

١- تعرف التنمية الريفية (أنها العمليات التى تتسم بهدف ووفق خطه عامه لاحداث تغيير مقصود ومرغوب في المجتمعات الريفية أملاً في رفع مستوى الحياه في تلك المجتمعات) (١٩).

٢- كما تعرف كذلك (بأنها استراتيجية لتمكين جماعات معينه من الناس نساء ورجال الريف لكى يشبعوا بأنفسهم المزيد من احتياجاتهم كما أنها تتضمن مساعدة المعدمين بين أولئك الذين يبحثون عن الدخل في المناطق الريفية، لكى يستفيدوا أكبر استفاده ممكنه من مساعدات برامج التنمية مع التركيز على الشرائح الضعيفه من الفلاحين والمستأجرين المعدمين) (٢٠).

٣- كذلك يعرفها البعض من خلال ثلاثة محاور رئيسية كالتالى :- (٢١)

أ- تحسين مستوى معيشة الريفيين ويتم ذلك من خلال تنمية كافة الموارد المتوفرة والتى يمكن توفيرها لتحقيق التوازن بين الأفراد، وتوفير عناصر الخدمات اللازمة لتحقيق الرفاهية للمجتمع الريفى.

ب- المشاركة الجماهيرية والتى يمكن من خلالها توفير الخدمات الضرورية للأقاليم الريفية ذات الموارد المحدوده.

ج- تنمية المهارات الضرورية للريفيين لمساعدتهم على الاعتماد على انفسهم وكذلك لاستمرار عملية التنمية فيما بعد.

٤- تعرف التنمية الريفية على اعتبار انها منظومة متكامله مستمره تشترك جميع المستويات الانسانية والادارية المحلية والاقليمية والقومية تعمل على التوازن الاجتماعى وكذا استخدام الموارد لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين سواء في الريف أو الحضر(٢٢).

٥- تعرف التنمية الريفية على انها حركة التغيير الارتقائى الجزرى المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب الانشطه التنمويه المتناسقه والشامله والمتوازنه حكومياً وأهلياً والذى يتمثل في المشاركة الشعبية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية لتحقيق العداله في التوزيع لعوائد التنمية المتزايده من الرخاء الاقتصادى والرضا الاجتماعى والنفسى للغالبية من السكان الريفيين (٢٣).

ومن التعريفات السابقة عن التنمية الريفية يمكن أن نضع بعض الملاحظات:-

- أن التنمية الريفية هى عباره عن استراتيجية تتضمن خطط وبرامج ومشروعات ، تهدف الى تحقيق دفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة الانتاج.
- أن هذه الاستراتيجية تستهدف بالأساس الفئات الريفيه الأقل دخلاً.
- أن تحقيق خطط وبرامج ومشروعات هذه الاستراتيجية يتطلب تعاون ومشاركة الدولة والقطاع الخاص والقطاع الاهلى .

- أن استراتيجية التنمية الريفية تسعى إلى التوفيق بين أهـداف النمـو الاقتصـادى والعدالـة الاجتماعية.
- أن استراتيجية التنمية الريفية تتضمن جهوداً على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعيـة والادارية والثقافية وبالتالى فهى تمثل منهجاً كاملاً للتنمية.

وعلى الرغم من أن التنمية الريفية المتكاملة هى منهج للجمع بين مختلف التخصصـات لتنمية الريف تنمية شامله، فهى لا تهدف الى مجرد تنسيق الجهود بين وزارات الخدمات المختلفـة بل تهدف الى الأبعاد التالية:-

١- وضع السياسات العامه للتنمية (التغيير) باستخدام الأسلوب التكاملى وانه أنسب الأسـاليب للظروف القائمة والمستقبلية.

٢- وضع سياسات قطاعيه واقتصادية ، اجتماعية، تعليمية، صحية، سكنيه في الريف تتمشى مع السياسة العامة للتنمية.

٣- وضع خطط مرحليه للتنمية قومية اقليمية في اطار السياسات المشار اليها.

٤- شمول التنمية للخدمات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والادارية والسياسية.

٥- التوازن بين تلك الخدمات بالقدر الذى يحتاجه المجتمع دون التركيز على جانب واهمال جانب آخر ، حتى لا يحدث اختلال التوازن بين مجهودات التنمية في شقيها الاقتصادى والاجتماعى.

٦- منع التدخل والتكرار بين الخدمات حتى لا يؤثر على سير خطط التنمية.

٧- توفير المناخ الملائم الذى يسمح بالتعاون بين مختلف الأجهزه التى تقـوم بتقـديم الخدمـات والاشراف عليها.

٨- تدعيم الاجهزة التنفيذية على مختلف المستويات مجالس المحافظات، مجالس المراكـز، مجـالس القرى لزيادة فاعليتها.

٩- تدريب المشاركين في عملية التنمية الريفية للارتقاء بمعارفهم ومهاراتهم.

ولتحقيق أهداف التنمية الريفية المتكاملة فانه ينبغى التركيز على البعدين التاليين :-

١- تحديد الاستراتيجية الموضوعية الملائمة – قريبه أو بعيده المدى والتى يتم تنفيذها بدقه بحيـث تكون محددة المعالم.

٢- تخطيط برامج ومشروعات التنمية على المستويات المختلفة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية في ظل الفرص المتكافئه وعدالة التوزيع بما تخدم افراد المجتمع بدون استثناء مع تحقيق المشاركة الشعبية.

وهكذا من العرض السابق يمكن القول أن مفهومى التنمية الزراعية والتنمية الريفية على ما بينهما من تشابه واختلاف انما تعبيرات عن اتجاهين في تحقيق التنمية بمفهومها الواسع والشامل.

فالاتجاه الأول (التنمية الزراعية) يهدف ويركز بشكل أساسى على تحقيق هدف النمو وزيادة الانتاج والانتاجية في العمليات الزراعية من خلال تحديث الزراعة مستفيداً من نتائج البحث العلمى والتطور التقنى وربما كان ذلك تعبيراً عن الفكر الانمائى السائد في بداية النصف الثانى من القرن العشرين في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلدان التى استقلت حديثاً عن الاستعمار.

الاتجاه الثانى التنمية الريفية وهو اتجاه افرزته خبرات البلدان الناميه المتخلفه والمنظمات الدولية العامله في مجال التنميه، وهو اتجاه يعكس التوسع في المفهوم السابق سواء من حيث الهدف أو المضمون، فالتنمية الريفيه تهدف الى زيادة الناتج الزراعي كهدف انمائى ، كما تهدف الى تحسين الأحوال المعيشية للريفيين خاصه الفئات الأقل دخلاً، ومن حيث المضمون فان تحقيق الأهداف يتطلب تدابير وسياسات ذات طابع اجتماعى يركز على اشباع الحاجات الأساسية، على اعتبار ان مردودها يسهم في تحسين التاجية الانسان محرك عملية التنمية وهدفها هذا إلى جانب التدابير الفنيه الملائمه التى تحقق نمو الانتاج وزيادته ، وهو مت يتطلب مشاركة فاعله من قبل الريفيين انفسهم لتحقيق ذلك.

اضافة الى ذلك فإننا يمكن أن نضع بعض الملاحظات حول الاتجاهين أو المفهومين خاصه فيما يتعلق بالتشابه والاختلاف بينهما:-

١- أن كلاهما يستهدف تحقيق التغير الريفى ، وإن اختلفت سبل تحقيق ذلك في كل منهما ويتضح ذلك خاصه في جانبين (٢٤).

أ. أن التنمية الريفية تستهدف تحقيق التغير الريفى بطريقة اكثر صراحه وشمولاً عن التنمية